

## الوصولية والانتهازية الحزبية

“...مستوى الوعي والثقافة والإخلاص في التنظيم، هو المعيار لدى نجاح أو فشل الانتهازية والوصولية في تحقيق مآربها المربضة...”

✓ بقلم: سلمان بارودو

عانت منها الحركة الكردية- بغية تصنيع قوائم مسبقة الصنع أشبه ما تكون بقوائم السلطة في انتخاباتها الصورية، مستغلين في ذلك عواطف البعض من رفاقهم وبساطتهم.

٣- ممارسة الدعاية المزدوجة ضمن ملاكها التنظيمي من خلال التشهير بالبعض ومدح البعض الآخر، وتنسيب بعض الأعمال الجيدة إليهم زوراً والتي لم يقوموا هم بإنجازها.

ينبغي الانتباه والحذر من هذه الفئة الوصولية الانتهازية والتصدي لها بقوة، لأنها تحمل بين ضلعها برنامجاً هداماً يهدف إلى هتك التنظيم وهدمه... فكيف حال المناضلين المجندين للدفاع عن قضية عادلة هي قضية الشعب الكردي والدفاع عن مصلحة بلدنا سوريا وشعبه عموماً، ولا نكف عن المطالبة بمكافحة التسبب والفساد والمطالبة بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، بينما لا يتم إعطاء الاهتمام الكافي واللازم لهذا الجانب في الحياة الداخلية للتنظيمات...؟؟.

وكمعلومة تاريخية، أفادت بعض المصادر أيام الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أن الاستخبارات الأمريكية وبحكم إمكانياتها المادية، استطاعت خرق بعض القادة السوفييت من خلال شراء ذمتهم، وطلبت منهم أمراً واحداً هو: عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ضماناً لانتهيار وشيك لتلك الدولة. فعندما يوضع مسؤول في مكان لا يستحقه سواء أكان ذلك على مستوى الدولة أو الأحزاب والنقابات... الخ، سوف يعيث هذا المسؤول الجاهل فساداً في محيطه مما يدعو إلى النفور منه ومن التنظيم الذي ينتمي إليه، وبالتالي تضيق القاعدة الشعبية ودائرة الأصدقاء والمؤازرين لذلك التنظيم وينحسر دوره ونفوذه بين الجماهير، مما يندب بخطر حقيقي يحوم حول ذلك التنظيم ما لم يهبط المخلصون والحريصون عليه للتصدي لأولئك المتلاعبين بمستقبله واستئصالهم وفق أحكام النظام الداخلي.

ليس بخاف على أحد، أن النضال يعني نكران الذات والعطاء والتضحية وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ولا يُقِيم المناضل من خلال حسابات عدد سنين الخدمة أو الأعوام التي مضاهها في التنظيم، وكأن المناضلين هم موظفون لدى إحدى الجهات الحكومية، فمقياس النضال يتمثل في مدى الاستعداد للعطاء والتضحية من أجل غد أفضل ومستقبل مشرق ومزدهر للأجيال القادمة، بعيداً عن مرض الانتهازية والتسلق، والاستغلال المقيت للمنصب، والتمترس خلف مكتسبات وقتية ما تلبث أن تتلاشى وتذوب، لينكشف المستور وتكون وقتها ورقة غير كافية لستر العيوب.

بادئ ذي بدء يجب الاعتراف والإقرار بأن الأحزاب تتكون من أشخاص ارتضت لنفسها طواعية العمل والنضال بلا هوادة من أجل تحقيق مصالح وأهداف معينة ومحددة، وبالتالي، فهي تُوَظَر بالضرورة عمل أناس يختلفون فيما بينهم بالثقافة والتربية والخصائص النفسية ودرجات متباينة بالإيمان بأهداف ذلك الحزب والتضحية في سبيله، إذ يوجد في هذه الأحزاب أناسٌ لا تلبث إرادتهم في المواجهات والصعاب والمحن، ويوجد آخرون ينهارون في المنعطفات والصعاب ويلوذون بالفرار كي لا يدفخوا الاستحقاقات المترتبة عليهم كمناضلين لينجوا بجلودهم من بطش السلطات والأنظمة المستبدّة، لذلك، إن الوصولية والانتهازية الحزبية هي من السمات الأساسية لهذه العناصر، وهي إحدى أهم الأمراض التي تعاني منها الأحزاب في عالمنا المعاصر، تلك التي يلجأ أصحابها إلى التملق والتزلف لأصحاب القرار عبر الشطب على ذواتهم كأناس يحملون فكراً وضميراً وثقافة متميزة وتفريغ ذواتهم من كل القيم والأخلاق، ليتحولوا إلى كائنات مبهمة، وأشباح عديمة الملامح، تنحصر مهمتها الأساسية في هز الرؤوس والطاعة العمياء لأصحاب القرار والتصفيق لهم في حلهم وترحالهم وأثناء حديثهم، حتى لو كان ذلك الحديث سطحياً فارغاً لا يستدعي حتى التوقف عنده.

تنتشر هذه الآفة لدى الفئة الفقيرة بثقافتها والمهزوزة في شخصيتها والمتوترة في طباعها وتربيتها، تلك التي تحاول بكل جهدها الحصول على مواقع لها لدى أصحاب القرار وتبوأ مراكز هي أدرى من غيرها بأنها لا تستحقها، كي تشغلها على حساب أناس آخرين يحملون الكفاءة ويستحقونها عن جدارة. ولتحقيق أهدافهم تلك، يلجأ الانتهازيون إلى شتى ضروب الحيل والغدر بالآخرين الذين يرونهم عقبة في طريق صعودهم بغية الإيقاع بهم وإزالتهم من درب طموحاتهم غير النزيهة عبر ممارسة بعض الأعمال، منها:

١- إلحاق الأذى بسمعة خصومهم من خلال تالفيق أكاذيب مصطنعة بحقهم للنيل منهم في المحافل الحزبية كي يتم فسح المجال أمامهم لتحقيق مآربهم في الوصول إلى مراكز صنع القرار.

٢- اللجوء إلى التكتلات التنظيمية، والتي طالما

تسميتها بالمراهقة، من الواضح ان النظام الاجتماعي لا يمنح الشباب أفضليات ولا يتناول هذه الفئة بالاهتمام الكامل، بل تتجلى صورتهم كجيل مراهق مسترخي في كرسيه وقدماه على الطاولة وهو يثرثر على الهاتف لساعات بطولها تحيط به الفوضى من كل جانب وكتبه المدرسية غير مفتوحة لا يههم من كل ما حوله غير هدامه وصورته الخارجية بدون مبالاة تذكر أو اهتمام بالمضمون الداخلي.

هذه النظرة السطحية من قبلنا يدفع بهذا الجيل إلى المعاندة أكثر وعدم الاهتمام بالأمور الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تشغل بال الفئة الأكبر عمرا. ومن هذه المعادلة غير الصحيحة لابد لنا من فهم طبيعة هؤلاء الشباب ورغباتهم وكيفية إيجاد أدوات التعامل معهم والتقرب من همومهم ومشكلاتهم، للتخلص معا من المعوقات التي تحول دون تحقيق طموحاتهم.

ففي هذا العصر المتسارع والمليء بالتغيرات حيث لا توجد قيود ولا حواجز ولا رقيب لدخول الأفكار والتأثر بها وأصبح العالم قرية صغيرة في ظل العولمة، يرى الشاب ما يحدث في محيطه وفي الدول المتقدمة ويتأثر بها بشكل عفوي وغير مدروس، فيصبح بذلك شابا مستقبلا للمعلومات ومتأثرا بالصورة المنقولة له بدون تحميص أو فهم دقيق للمحتوى.

وحين نتناول هذه القضية لا يجب أن نهمل جانباً على حساب آخر، فالعولمة حقيقة حتمية لا يمكن تجاوزها، ولا يمكن لنا بطبيعة الحال أن نتعامل مع هذه القضية كدكتاتوريات، أسرية...حزبية...أو سلطوية...مع الشباب ونحرمهم حقوقهم كباقي أفراد المجتمع.

إنما يتوجب علينا أن نكون سلطة رقيببة ومرشدة لهذا الجيل، نتدخل عند الضرورة تاركين له حرية الاختيار، وهنا تقع علينا نحن كحركة كردية وبصفتنا جزءاً من هذه القضية مسؤولية كبيرة تجاه الشباب، ونحن معنيون بدراسة أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه هذا الجيل ودراسة مفصلة للواقع المحيط بهم، بحيث نؤمن لهم جوا ديمقراطيا في السلوك والحوار يعتمد في أساسه الحرية الشخصية هدفاً قريباً والحرية الاجتماعية والثقافية والسياسية هدفاً أسمى ناضل من أجل تحقيقه معاً، نكون قدوة للشباب وخير عون في حل مشكلاتهم ومناقشتها بعلمانية تتسجم مع واقع حركتنا وخصوصية مجتمعنا في ظل هذا الظلم والغبن اللاحق بهم وبالمجتمع الكردي بشكل عام.

كما يجب أن نعطي اهتماماً كبيراً لهؤلاء الشباب ونتعامل معهم على أساس توجيه سلوكهم ومعالجة مشكلاتهم بطرق سليمة تعود بالفائدة على هذا الجيل وعلى المجتمع والحركة في آن واحد، لا النظر إليهم بنظرة ضيقة وفائدة وقتية. ومن أهم الأساليب وطرق

وتجدر الإشارة هنا إلى ان مستوى الوعي والثقافة والإخلاص في التنظيم هو المعيار لمدى نجاح أو فشل الانتهازية والوصولية في تحقيق مآربها المربضة، فيقدر ما يكون أعضاء التنظيم يمتلكون وعياً تنظيمياً وثقافة متقدمة وتكون المحاسبة صارمة ويتم تطبيق مبدأ النقد والنقد الذاتي البناء بشكل سليم، يقدر ما تصعب على هذه الفئة النجاح في مهمتها غير المشرفة هذه، لأن الأعضاء الذين يتحلون بالثقافة، يسعون إلى بناء تنظيم حضاري يقوده أناس متفوقون، حيث الثقافة هي الركن الأساس في أي فعل سياسي، وبالتالي يستطيعون تحليل الواقع السياسي-الاقتصادي إلى مركباته الأساسية، ومعرفة موازين القوى، والدراية باتخاذ المواقف الموزونة بشأنها في اللحظات الحرجة، والعمل على تشكيل لجان تخصصية تكون بمثابة مؤسسات تمارس مهامها لخدمة التنظيم والصالح العام. في هذه الأجواء، يصعب على الانتهازية تمرير مخططاتها، وسرعان ما ينكشف أمرها، فتترك التنظيم وتلوذ بالفرار. أما في أجواء غياب الوعي والثقافة، فتكون التربة خصبة لانتعاش هذه الفئة، لتظل بوجهها القبيح تحت يافطات وشعارات براقية كبيرة، تخفي وراءها أهدافها الحقيقية المتمثلة بتحقيق مآربها الشخصية الفردية الرخيصة، مستخدمة في سبيلها كل أنواع الدجل والنفاق والخديعة، هذه الصفات هي انعكاس طبيعي لما يدور في نفوسها من مرض حب الذات والأنانية المفرطة والمصلحة الشخصية الضيقة، والتي يتم بموجبها غياب المصلحة العامة.

من هنا، تأتي الأهمية الفائقة لنشر الوعي التنظيمي والسياسي والمعرفي بين أعضاء التنظيم ليكونوا الدرع الواقي له من أجل الحفاظ على أمنه واستقراره، ويكون من الأهمية بمكان أن تولي القيادة اهتماماً خاصاً ومتميزاً بتطوير الجانب الثقافي العام لرفاقها من خلال ندوات تنظيمية دورية تقيمها في كافة مناطق العمل، بغية تطوير الأعضاء تنظيمياً وسياسياً ومعرفياً كي يكونوا يقظين حيال المخاطر المتعددة التي يمكن لها أن تنال من التنظيم.

### كيفية التعامل مع الشباب

...علينا أن نكون سلطة رقيببة ومرشدة لهذا الجيل...

✓ بقلم: لاوكي عامودي

إن جيل الشباب هو الجيل الذي يعتمد عليه عبر مراحل بناء مجتمع قوي متراس الصفوف ومتماسك، والذي هو بدوره يشكل نواة التغيير في المستقبل . في هذه الفترة من العمر التي تسبق مرحلة النضج العقلي والعاطفي والاجتماعي والتي درجت على

التعامل الناجمة مع هذه القضية:  
١ - أن نتفهم مشكلات الشباب وندرسها ونعالجها بمشاركتهم.  
٢ - أن نؤمن لهم جوا هادفا لتعزيز ثقافتهم وتنمية مواهبهم وابداعتهم بما يخدمهم كأفراد ويخدم القضية بشكل عام.  
٣ - عدم تناول القضايا السياسية بشكلها العقائدي الجاف، بل التركيز على الهموم الشبابية والمعاشية اليومية.

٤ - تناول القضايا السياسية بشكل جزئي (رشوة - خلل أخلاقي - خلل اجتماعي - تلفاز - كمبيوتر - انترنت...).

٥ - إحلال أساليب الترغيب الهادف والمدرّوس.  
٦ - اعتماد الحوار والمناقشة في التواصل مع هذا الجيل.  
٧ - عدم النظر إليهم كأرقام حزبية بل النظر إليهم كفئة اجتماعية لها حاجاتها ومتطلباتها وخصوصيتها.  
٨ - تأمين أدوات حديثة ليحبر هؤلاء الشباب عن ذاتهم / مجلات شبابية - ندوات ثقافية - رحلات ترفيهية/.

٩ - تعزيز دور المنظمات الشبابية الكردية.  
١٠ - تنمية نشاطات الشباب بعيدا عن السلبية واللامبالاة تجاه قضايا المجتمع.

إن كلمة المسؤولية هي الوجه الآخر لكلمة الحرية، وطالما أن الحرية مفقودة لدى الكثير من المواطنين السوريين، فبالتالي لا يمكن أن يكون هناك مفهوم صحيح للمواطن المسؤول - كما أشار إلي - .  
أما على الصعيد الكردي ، فلم يكن هناك خلال السنوات السبع الماضية، أي توجه أو أي نوع من العلاقة الإيجابية تجاه المواطن الكردي، حيث لم يحدث أي انفراج في وضعه وهو يعيش حالة اغتراب حقيقي في وطنه سوريا، على الرغم من أنه تم تقديم عدة مذكرات من قبل المواطنين الكرد بخصوص إيجاد حل لمشكلة إحصاء ١٩٦٢ سيء الصيت، وكذلك عدة مناشدات من القوى السياسية الكردية لإيجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية في سوريا، لكن دائما كان الرد سلبيا أو بالأحرى كان هناك رفض تام للاستماع إلي مثل هكذا مناشدات أو مذكرات، مع العلم أن الأكراد يشكلون أكثر من ١٢ % من مجموع السكان في سوريا، ويشكلون القومية الثانية من حيث العدد في البلاد. بالإضافة إلى طلبات عديدة من قبل وفود شعبية كردية ووفود من الأحزاب السياسية الكردية بمقابلة السيد الرئيس لشرح المعاناة التي يقاسيها المواطن الكردي، لكنه لم يوافق ولا مرة على مقابلتهم.

أما في فقرة (تطوير البنية السياسية) من خطابه فقد جاء: ((..لذلك فإننا نتطلع إلى إنجاز عدد من الخطوات التطويرية في المرحلة القادمة التي نراها في غاية الأهمية في تدعيم بنائنا الوطني. وفي مقدمتها إصدار قانون للأحزاب السياسية يعزز المشاركة السياسية ويرفد الحياة الديمقراطية... وتشكيل مجلس للشورى من شأنه الإسهام في العملية التشريعية وتوسيع دائرة اتخاذ القرار... كما نعمل على تطوير قانون الإدارة المحلية... باتجاه المزيد من اللامركزية بما يضمن مشاركة المجتمعات المحلية فيما يخصها ويضمن الفاعلية والكفاءة في وضع الخطط وتنفيذها... وكذلك نعمل على إيجاد حل موضوعي لإحصاء ١٩٦٢ الذي حالت بعض الظروف دون إصداره...)).

إن السبع سنوات الماضية كانت كافية لتنفيذ كل ما تم ذكره، لكن مع الأسف لم نر شيئا على أرض الواقع، بل تم تسويقها إلى السنوات السبع القادمة. أما قانون الأحزاب فهو مطلب كافة القوى الوطنية بما

### عندما لا يقترن القول بالعمل

...هل هناك شيء من الموضوعية بعد مرور ٤٥ عاماً؟..؟

✓ بقلم: راماني كورد

ألقى السيد الرئيس بشار الأسد خطاب القسم أمام جلسة لمجلس الشعب بمناسبة ولايته الرئاسية الجديدة، وصفت بجلسة القسم نحو المجد والسؤدد من قبل رئيس المجلس الدكتور محمود الأبرش، فقد كانت الفقرة الثانية من خطابه تحت عنوان (المواطنة والمسؤولية)، حيث قال فيها: ((وعملت خلال تلك السنوات... على ترسيخ القيم البناءة في علاقتي بالمواطنين... عبر الابتعاد عن الشعور بصاحب السلطة إلى الشعور بصاحب المسؤولية وتكريس صورة المواطن قبل صورة الرئيس... بهدف الوصول إلى مفهوم المواطن المسؤول... والمسؤول المواطن...)).

يبدو أن مفهوم المواطن الذي يتحدث عنه السيد الرئيس ينطبق على فئة معينة من المواطنين فقط، لأنه إذا تمعنا في الواقع نجد على الصعيد العربي لم يتم ترسيخ العلاقة مع العديد من المواطنين

من الموضوعية بعد مرور ٤٥ عاماً، وكذلك توضيحه خارج النص لشرح الموضوع كان كمن يريد إيهام المسألة وتشويتها، فتقسيمه لهؤلاء المواطنين ضحايا الإحصاء إلى ثلاث فئات أجنبية ومكتمين ولاجئين فيه جزء من الواقعية، لكن إصراره على أنه معني فقط بحل مشكلة الأجانب غير واقعي، لأن فئة المكتمين ناتجة عن التزاوج ما بين الرجال المجردين من الجنسية والنساء المتمتعات بالجنسية، وبما أنه لا يحق للأمم في الدستور السوري أن تمنح جنسيتها لأولادها، يبقى الأولاد مكتمين وبدون فيود... أما الفئة الثالثة فهي حديثة العهد ومن غير المنصف أن تتساوى في المقارنة مع الفئتين السابقتين. ومن ثم ذكر بأنه هناك ظروف حالت دون حل المسألة وتطرق إلى الحرب على العراق وأحداث الشعب في القامشلي... هل هذا تبرير منطقي؟... لأنه يعرف قبل غيره أن الحرب على العراق ليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بموضوع الإحصاء كشأن محض داخلي لا ولن يتأثر بالحرب، وكذلك أحداث القامشلي كانت عبارة عن فتنة مفتعلة من قبل بعض الصداميين والشوفيين وبمباركة من الأجهزة الأمنية والمسؤولين في المحافظة وعلى رأسهم محافظ الحسكة السابق (سليم كبول) الذي أمر بإطلاق الرصاص الحي على المواطنين الكرد العزل. نعم، لقد ذكر في أحد مقابلاته الإعلامية بأن الأكراد هم جزء من النسيج الوطني السوري... ونفى أن تكون هناك أيادي خارجية وراء الأحداث... ولكنه لم يرقم باتخاذ أي إجراء من شأنه تعويض أسر وعائلات الضحايا الشهداء والمتضررين، ولا معاقبة الذين تم الكشف عن تورطهم أثناء التحقيقات، فإلى أين وصلت تلك الصراحة والشفافية التي تم الحديث عنها في الخطاب، لا بل أين تلك العلاقة البناءة بين الرئيس والمواطن.

خلاصة القول لا يسعنا إلا أن نترقب تلك الطموحات والأمال التي أوردتها في خطابه، هل ستجد طريقها إلى التنفيذ أم أنها سوف تبقى كمثيالاتها في المرحلة السابقة من تاريخ هذا الوطن العزيز على قلوب كل أبنائه بمشاربهم المختلفة من عرب وكرد وأشور وأرمن وشركس و... الخ، دون تطبيق.



فيها قوى المعارضة، وبرايينا عدم صدوره إلى الان مرده عدم تبلور صورة القانون في ذهن حزب البعث والسلطة، لأنه لم يتم بعد الاتفاق فيما بينهم على المقاس الذي سيصدر به. لأن المبدأ الديمقراطي بعيد كل البعد عن ذهنهم، فهم يريدون أن يصدر القانون بشكل لا ينطبق إلا على حزب البعث الحاكم، وذلك لاستبعاد باقي الأحزاب الوطنية من المشاركة في الحياة السياسية بشكل قانوني - حيث لم نسمع في أية دولة من العالم يقوم حزب واحد بصياغة قانون للأحزاب الأخرى.

والدليل القاطع على ذلك هو قانون تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية، حيث أن كفة البعث فيها هي الراجحة دوماً، بل الأمرة على طول الخط، أما باقي الأحزاب فلا حول ولا قوة لها سوى الانصياع. فأين الخطوات التطويرية... وهل إصدار صحف وإقامة مقرات لأحزاب الجبهة بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على تشكيلها تعتبر تطويراً؟

أما مسألة تشكيل مجلس للشورى، فهو طموح مشروع من حيث المبدأ، لكن قبل التفكير به، من المفروض أن يكون مجلس الشعب في حالة صحية، فيالعودة إلى قانون الانتخابات التشريعية، نجد أنه بحد ذاته يحتاج إلى إعادة صياغة، لأنه لا توجد هناك حرية ولا مساواة في تنفيذ العملية الانتخابية، بل دائماً هناك قوائم جاهزة، حتى في الهامش البسيط المتروك للمستقلين، كما أن آلية اتخاذ القرار في المجلس تكون دائماً لصالح قرارات حزب البعث وتوجهات السلطة لأنهم الأغلبية في المجلس بحكم القانون المبتور، ولأن الباقي الذين هم من خارج السرب يلعب بهم كأحجار الشطرنج بالتهديد والوعيد من قبل الأجهزة الأمنية أو بالإغراءات المادية والمنافع الاجتماعية والاقتصادية.

أما مسألة تطوير قانون الإدارة المحلية، فهي أيضاً من أحد مطالب الشعب ومجمل القوى السياسية بما فيها الحركة الكردية... وخاصة في محافظة الجزيرة (الحسكة)، فلماذا لم يؤخذ بها إلى الآن، لأنه هناك تخوف لدى حزب البعث والفئة الحاكمة من إفلات زمام الأمور من بين يديها.

أما موضوع إحصاء ١٩٦٢، فقد مرّ عليه أربعة وخمسون عاماً، على الرغم من أن الإحصاء نفسه كان استثنائياً ولم يكن قانونياً لأنه جرى في محافظة الحسكة فقط دون باقي المحافظات، وكان مبنياً على دراسة أمنية وباقتراح من الشوفيني (محمد طلب هلال) ضابط المخابرات العسكرية آنذاك في محافظة الحسكة.

والآن وتماشياً مع المثل القائل: أن تأتي متأخراً خيرٌ من أن لا تأتي، فعندما يقول سيادة الرئيس: (...نعمل على إيجاد حل موضوعي لإحصاء ١٩٦٢...)، نتساءل نحن المعنيون، هل هناك شيء